

مليارات "على الورق" وفقر في الواقع: حكومة مدبولي تعقد اتفاقاً مع الصين بأرباح 1.15 مليار دولار بينما يغرق المواطن في الديون



الثلاثاء 23 ديسمبر 2025 م 11:20

في مشهد بات مكرراً وممحوظاً عن ظهر قلب، وقف رئيس وزراء النظام، مصطفى مدبولي، اليوم الثلاثاء، في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، ليرى توقيع عقود لثلاثة مشروعات صينية جديدة باستثمارات معلنة تبلغ 1.15 مليار دولار.

الصور الرسمية والابتسamas العريضة للمسؤولين حاولت تصدير مشهد "الإنجاز" و"الثقة الدولية"، لكن القراءة المتأنية لتفاصيل العقود، ومقارنتها بالواقع الاقتصادي المأزوم الذي يعيشه المصريون في نهاية 2025، تكشف عن "شو إعلامي" جديد يهدف لبيع الوهم، وتسكن الرأي العام بوعود آجلة الدفع لن يرى المواطن أثرها إلا بعد سنوات، هذا إن تحققت.

تفاصيل "الصفقة" .. وعود مؤجلة لعام 2030

بحسب البيانات الرسمية، التي احتفى بها إعلام النظام، تتوزع الاستثمارات "الموعودة" على ثلاثة قطاعات، بجدول زمني يثير الريبة حول جدوى الإعلان عنه الآن سوى لأغراض الدعاية السياسية:

1. مشروع البوليستر (الأضخم والأبعد): باستثمارات 800 مليون دولار لإنتاج 1.08 مليون طن سنوياً الكارثة تكمن في التوقيت؛ فالمشروع لن يبدأ إنشاؤه إلا في مايو 2026، وتشغيله الفعلي في الرابع الأخير من 2027، واتمامه في 2030. أي أن الحكومة تبيع للمصريين اليوم "سمكاً في ماء" لن يروه قبل 5 سنوات.

2. مشروع الإطارات: استثمارات بـ 190 مليون دولار لإنتاج إطارات الشاحنات والسيارات، ورغم ضخامة الرقم المستهدف (5.5 مليون إطار)، إلا أن البدء في أبريل 2026 يطرح تساؤلات حول سبب تأخير التنفيذ في دولة تدعي أنها "جاذبة للاستثمار" فوراً.

3. مشروع المنتجات الصحية: استثمار بـ 160 مليون دولار لإنتاج حفاضات ومناديل، وهو المشروع الذي يسوق له النظام كإنجاز استراتيجي، بينما هو في حقيقته صناعات استهلاكية خفيفة لا تمثل نقلة تكنولوجية حقيقة.

استثمارات معزولة لا تطعم جائعًا

في تعليقها على حجم التوقيعات التي تنتهجها الحكومة، ترى الدكتورة عالية المهدى، العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، أن الأرقام المعلنة (1.15 مليار دولار) غالباً ما تكون "أرقاماً دعائية" لا تعكس التدفقات النقدية الحقيقة التي تدخل الخزانة العامة.

وتشير المهدى إلى أن "مشكلة هذه المشروعات في المناطق الاقتصادية الخاصة أنها تعمل كجزء منعزلة؛ تحصل الشركات الصينية على الأرض بأسعار بخسة، وتتمتع بإعفاءات ضريبية وجمالية واسعة، وتستفيد من العمالة الرخيصة وموقع مصر للتصدير لأوروبا بدون جمارك، بينما العائد على المواطن المصري والناتج القومي يكون ضئيلاً للغاية". وتضيف بحده: "الحكومة تتحدث عن سد فجوة الاستيراد في 2030، لكن المواطن لا يجد دواءه أو طعامه بأسعار معقولة اليوم، هذه العقود لا تحل أزمة السيولة الدولارية الحالية، بل قد تزيد من استنزاف الموارد إذا لم تكن هناك ضوابط صارمة لتحويل الأرباح للخارج لاحقاً".

متلازمة الإعلان قبل الإنجاز وain ذهبت الـ 5 مليارات؟

من جانبه، يفتكُّ الذِّيير الاقتصادي والبرلماني السابق الدكتور محمد فؤاد لغة الأرقام التي ساقها وليد جمال الدين، رئيس الهيئة الاقتصادية، حين تفأخِر بجذب 5.1 مليار دولار في نصف عام ٢٠١٩

يقول فؤاد: "هناك فرق شاسع بين (مذكرات التفاهم) و(العقود النهائية) و(التنفيذ الفعلي). حكومة مدبولي بارعة في الاحتفال بتقديم العقود، لكننا نادراً ما نرى كشف حساب خاتمي لما تم تنفيذه من مليارات المؤتمرات السابقة". ويحذر فؤاد من خطورة الاعتماد المفرط على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات تستهلك طاقة وموارد مائية دون قيمة مضافة تكنولوجية عالية، واصفاً ما يحدث بأنه "تأجير لمقدرات الدولة للصين لتكون مصنعاً خلفياً لمنتجاتها الهازنة من الجمارك الغربية، وليس شراكة ندية". ويختتم: "الإعلان عن مشروعات تبدأ في 2026 و2027 هو محاولة بائسة للقول إن (المستقبل أفضل)، للتعمية على الحاضر الكارثي الذي تسببت فيه سياسات الاقتراض والإإنفاق غير الرشيد".

بروباغندا النظام لتجميل وجه الفشل

وبنبرة سياسية لا تقل حدة، يرى الدكتور مراد علي أن توقيت هذه الإعلانات ليس بريئاً "النظام لا يملك شيئاً يقدمه للمصريين سوى الوعود والأحلام المؤجلة" مصطفى مدبولي يقف ليعلن عن (حفاضات ومناديل) باستثمارات صينية وكأنها فتح مبين، بينما المصانع المصرية الوطنية تغلق أبوابها بسبب الضرائب والبيروقراطية وتغول الدولة".

ويؤكد علي أن "هذه المشروعات هي جزء من حملة علاقات عامة (PR) لمحاولة استعادة الثقة المفقودة دولياً ومحلياً، وإرسال رسالة مفادها أن مصر ما زالت وجهاً استثمارياً، رغم أن التقارير الدولية وتصنيف مصر الائتماني يقولون عكس ذلك". ويضيف: "الحديث عن توفير 3000 فرصة عمل في مشروع بـ 800 مليون دولار يكشف عن خلل في كثافة التشغيل، فالمليارات تنفق على الآلات والمعدات المستوردة من الصين، بينما الفتايات يذهبن للعملة المصرية".

الخلاصة: أرقام في الهواء

بينما يهمل إعلام النظام لـ 1.15 مليار دولار "ستأتي"، يواصل الدين الخارجي التهام أكثر من نصف الموازنة العامة، ويستمر الجنيه في التنحيف تبدو حكومة مدبولي، ومن خلفها النظام، كمن يحاول ردم فجوة في جدار منهار باستخدام ملصقات دعائية ملونة؛ قد تستر العيوب قليلاً، لكنها لن تمنع الانهيار القادم